

الحركة العربية الواحدة

د . صفوت حانع

الإطار - الضرورات :

ينطلق التيار الناصري من مسلمة أساسية هي ان الأمة العربية أمة كاملة التكوين تاريخيا وإجتماعيا ، وأن التجزئة الحاصلة فيها هي نتاج عوامل تم فرضها على الأمة من الإستعمار الخارجي وساهم في بقاءها الأنظمة القطرية التي أعتلت السلطة في أعقاب مرحلة الإستقلال الوطني .

لقد جسدت حقب الإستقلال الوطني قيام الدولة القطرية الحديثة وتجذر مؤسساتها القطرية على حساب المصلحة العربية المشتركة . والمفارقة المؤلمة أن هذه الدولة القطرية لم تنجح في تطوير العلاقات الإجتماعية السابقة على نشأة الدولة الحديثة على الرغم من مضي أكثر من نصف قرن على بدايات إستقلال المجتمعات العربية من الإستعمار التقليدي . لقد إرتدت مؤسسة الدولة القطرية الى الخلف لتعبر عن حكم الأقليات والطوائف الدينية و المذهبية والجهوية . ان هذا الفشل في تطوير الدولة القطرية نفسها بإتجاه الأمام ، أي بإتجاه الدولة العربية الواحدة ، كان يعني في الوقت ذاته التقدم الى الخلف على الطريق المسدود بإتجاه حكم الطائفة أو المذهب أو القبيلة أو العائلة .. لتنتهي الأمور في الوطن العربي بحكم الفرد الواحد والفكر الواحد .

أن النضال الوجدوي يرفض هذه التجزئة ويعتبرها عائقا أساسيا أمام أي تقدم إنساني وحضاري للأمة العربية.

وبالقدر الذي تبدو فيه بديهية هذا المنطق وبساطته ، إلا أن هدف الوحدة العربية أخذ يتراجع كثيرا تحت وطأة التدهور العربي من جهة ، والتركيز على أولوية هدف الديمقراطية من جهة أخرى .

وبالقدر ذاته بات هدف بناء " الحركة العربية الواحدة " الذي نادى به الرئيس " جمال عبد الناصر " عام ١٩٦٣ هدفا بعيد المنال وأصبح الحديث عنه يقارب أحاديث الماضي الجميل والذكريات السعيدة . إن النضال الوجدوي لم يضع هدف إنشاء " الحركة العربية الواحدة " على بساط البحث الجدي ولم يجب تصلييا على الأسئلة الخاصة بضرورة وجود هذه الحركة وكيفية أنشائها واساليب تعاملها مع تحديات الواقع .

أن إبتعاد هذا الهدف عن التحقق ليس ناجما من عدم إتفاق الوجدويين العرب على أهمية بناء الحركة العربية الواحدة ، بل أنه لا يوجد هدف يقربهم من بعضهم البعض نفسيا وشعوريا ، منذ أكثر من ثلاثة عقود ، قدر ما يقربهم هذا الهدف .

المشكلة الحقيقية تكمن ، إذا ، في إختلاف الوجدويين العرب حول كيفية بناء الحركة العربية ، وتوقيت إنشائها ، وطبيعة العلاقة بينها وبين المنظمات الوجدوية ذات الأهداف والبرامج الوجدوية ، والتي نشأت على أسس قطرية من حيث الجغرافية أو الحشد والتجنيد التنظيمي .

٢ - الواقع العربي الى نقطة البدايات الأولى ، اي مرحلة الإحتلال العسكري المباشر والأحلاف العسكرية المتعددة الأشكال ، فضلا عن كل أشكال التبعية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية ، التي ليست محل خلاف كبير بين الوجدويين .

لقد أفرز النضال العربي محاولات عديدة لإنشاء الحركة العربية الواحدة ، خصوصا بعد جريمة الإنفصال التي تعرضت لها أول دولة وحدوية في تاريخ العرب المعاصر عام ١٩٦١ .

لقد تراجع
لماذا كان الفشل إذا ؟

٣ - عام ١٩٦٣ في التاريخ النضال الوحدوي :

ان إعادة النظر في خبرات النضال الوحدوي منذ تجربة الوحدة الأولى عام ١٩٥٨ ، ، يشكل الأرضية الصلبة لتفهم مشكلات الواقع العربي وكيفية الإنطلاق الى المستقبل ، وبشكل أكثر تحديدا بعد جريمة الانفصال المشؤومة .

لقد كانت حركة ٨ فبراير / شباط عام ١٩٦٣ في العراق هي الرد الأول على جريمة الانفصال التي حدثت عام ١٩٦١ ، فقد نجح القوميون الوجدويون في العراق في إنهاء النظام الشعوبي الذي كان قد نجح في السيطرة على الثورة في القطر العراقي منذ عام ١٩٥٨ . ولم يمض شهر واحد حتى نجح الزخم الشعبي العربي في القطر الشمالي - سوريا - في تصفية الانفصاليين وإنهاء حكمهم يوم ٨ مارس / آذار عام ١٩٦٣ . ولأول مرة في التاريخ العربي الحديث يبرز على سطح الفعل السياسي قوى وحدوية الأهداف في الأقطار العربية الرئيسية في الوطن العربي : مصر وسوريا والعراق . والتقت هذه القوى في القاهرة لإقامة الوحدة بين الأقطار الثلاثة .

لقد دارت المباحثات وتميزت بمناقشات غنية وغير مسبوقة في تاريخ العمل الوجدوي ، حيث طرحت القضايا النظرية والعملية محل الحوار والنقاش الدقيق والتفصيلي . وإنتهت المباحثات الى إتفاق كامل في وثائق ثلاث . أولها ميثاق فكري ، وثانيها خطة لتحقيق " وحدة القوى " على هذا الميثاق . وثالثها ، مشروع للوحدة الدستورية بين الأقطار الثلاث . وبرغم هذا لم تتوحد الأقطار الثلاثة .. ولم تتوحد القوى .. ولم ير الدستور الوجدوي النور .

٤ - كيف يمكن فهم أسباب هذا الفشل ؟

لا يمكن رد الفشل الى عجز المتفكرين " جميعا " على فهم وإستيعاب النظرية السياسية .. ولا يمكن رده الى سوء نية المتفكرين " جميعا " فيما توصلوا إليه من إتفاقات ... ولا يمكن رده الى عجز المتفكرين " جميعا " تقدير حجم المخاطر التي تحيط بأمتنا العربية وبأقطارهم التي يحكمونها . فالغيباء ، وسوء النية ، ونقص الإدراك ، ليست سوى صفات شخصية تتعلق بالأفراد ولكنها لا تفسر الفشل لكونها ترد الموضوعي للذاتي ، أو على الأقل لا تعطي الموضوعي وزنه الحقيقي من التحليل . أن السبب الموضوعي الذي يمكن أن يفسر هذا الفشل ، هو أن هذه القوى كانت إقليمية التكوين على الرغم من إتفاقها النظري والإستراتيجي على هدف الوحدة العربية . فمن الطبيعي أن يجد الحزب أو التنظيم الذي يصل الى السلطة في أحد الأقطار العربية مبررات تسوغ إرجاء عملية الوحدة مع الأقطار الأخرى متخذا من ظروف قطره الخاصة ، أو من ظروف الأقطار الأخرى ، عشرات المبررات والذرائع لتبرير سلوكه المتحفظ تجاه الوحدة . وهكذا يجد الوجدويون أنفسهم بعيدا عن الهدف الذي اختطوه لأنفسهم - اي الوحدة العربية - تحت ضغط التحديات والإلتزامات التي تفرضها الأوضاع القطرية وصراعات القوى في داخل تركيبة السلطة القطرية . وما تلبث أن تنفلت ممارسة القوميون للسلطة في أقطارهم من أي محاسبة قومية في ظل الإمكانيات الهائلة التي تمنحها سلطة الدولة القطرية لهؤلاء المناضلين . ولم يفلت من هذا القانون الحتمي أي نظام من الإنظمة التي حملت فكر الوحدة العربية خلال حقبة الستينات .

وربما يكون مفيدا لنا الآن ونحن في بدايات القرن الواحد والعشرين أن نطلق لخيالنا العنان في تصور الواقع العربي فيما لو كانت قد تمت الوحدة الأقطار الثلاثة : مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ ..

ولكن هذه الوحدة فشلت !!

٥ - شعار وحدة القوى التقدمية قطريا :

ان شعار وحدة القوى الوطنية والتقدمية الذي طرحه الزعيم الخالد جمال عبد الناصر بعد فشل مباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ ، يعبر في حقيقته عن طبيعة الأوضاع السياسية في تلك الفترة أكثر مما يعبر عن وجهة نظر الزعيم الخالد في طريقة بناء الحركة العربية الواحدة . فعندما يقال أن الحركة العربية الواحدة تتم من خلال خطوات تبدأ من وحدة القوى العربية المتفقة على شعار الوحدة العربية من خلال مستويين أو مرحلتين : أولهما : الوحدة الوطنية داخل كل قطر على حدة . ثم ثانيهما : الإلتقاء والتنسيق والتحالف بين الأقطار وبعضها البعض .

هذا التصور ذو المراحل المتعاقبة " الخطية " أمر يحتاج الى كثير من التثمين الموضوعي لضرورته من ناحية . ثم حدوده وآفاقه المستقبلية من ناحية ثانية . أن وحدة القوى الوطنية في كل قطر هو أمر مهم وحيوي ، ولا يمكن الإعتراض على ضرورته العملية . ولا يمكن لأحد أن يجادل في أهمية إلتقاء هذه القوى الوطنية - بعد ذلك - في عمل عربي موحد أيا كان نضجه السياسي والتنظيمي . فالوحدة خير دائما من التشرزم والتفتت . ولكن هناك محاذير نظرية وعملية ينبغي الإلتفات لها ونحن نناقش هذا التصور :

أولا : ان لا يكون طرح هذا الشعار " وحدة القوى الوطنية " تسويفا مقصودا لشعار الحركة العربية الواحدة أو بديلا عنها . تسويفا يحمي به بعض قادة المنظمات الإقليمية أنفسهم من مخاطر الدمج التنظيمي وضياع مواقعهم التي إكتسبوها على رأس هذه المنظمات . ثانيا : أن هذا الشعار " وحدة القوى الوطنية " على المستوى القطري يفترض الإنتظار لتحقيق هذه الوحدة في كل الأقطار العربية ثم البدء في التفكير في إنشاء الحركة العربية الواحدة ليبدأ بعدها العمل من أجل الوحدة العربية وهو الأمر الذي يعني تحويلها الى هدف بعيد المنال في المدى القريب والمتوسط .

ثالثا : أن طرح شعار " وحدة القوى الوطنية القطرية " لن يحقق في أحسن حالاته إلا شكلا " قطريا " - حتى لو كان حزبا أو جبهة واحدة . وهو قد ينجح في تنسيق المواقف مع القوى الأخرى داخل القطر وفق الأسس والأهداف التي تعترض العمل السياسي في " القطر " الذي نشأ فيه .

ولكن .. هذا يعني اننا يجب ان ننتظر توحيد منظمات قطرية بعدد الأقطار العربية يمكن أن تصل في علاقاتها الى حدود " الجبهة " ولكنها لا ترقى الى مستوى الحركة العربية الواحدة . إن وحدة الفكر والتنظيم بين هذه المنظمات القطرية لن تكون رادعا أمام الإختلاف والصراع على أسس المصلحة القطرية مادامت قد قبلت منذ البداية النشأة القطرية . إنها قد تكون " جامعة للمنظمات القطرية " ولكن لا يوجد نظريا وعمليا ما يمنع من أن تنتهي الى حالة الصراع التنظيمي حين تتعارض في مصالحها القطرية ، أو حين تتهدد مواقع قيادات في هذه المنظمات من طموحات ومطامع الآخرين . رابعا: وحتى لو نجحت هذه المنظمات في تجاوز كل هذه المخاطر ، فإن أكثر ما تطمح إليه هو أن تنظم الجماهير داخل كل قطر وأن تنجح في الوصول الى السلطة في أقطارها ثم تبدأ في العمل من أجل توحيد الأمة العربية .

وهنا يتبادر سؤال : ألم يصل القوميون والحدويون الى السلطة في مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ .. لماذا فشلوا في تحقيق وحدة أقطارهم ؟

الم يتوافر لهم الأقليم القاعدة (مصر) .. ألم تتوافر لهم القيادة الشعبية (جمال عبد الناصر) .. ألم يتوافر لهم إجماع شعبي ساحق على فورية الوحدة ؟ ورغم هذا فشلوا .. ولم تتحقق وحدة الإقطار الثلاث ؟

قد يدعي البعض (الآن) ان الذين تباحثوا في إبريل/ نيسان ١٩٦٣ لم يكونوا على إتفاق فكري كامل نظرا لإختلاف تجربة الناصرية وتجربة البعث .
أن هذا الإعتراض المنطقي لا يفسر كيف عجز حزب البعث العربي الإشتراكي في سوريا والعراق أن يوحد القطرين العربيين الأكثر قربا في كل شئ من بعضهما البعض ، على الرغم من وحدة الفكر السياسي ووحدة الحزب (حزب البعث) .
هذا المفارقة التي لم تأخذ حتى هذه اللحظة حظها من التحليل لا تعني سوى شئ واحد هو : أن مخاطر وإغواءات السلطة السياسية القطرية قد تكون مانعا من التوحيد القومي مادامت النشأة التنظيمية والسياسية كانت قطرية منذ البدء .

٦ - تجربة الرئيس جمال عبد الناصر في الطليعة العربية :

هذه هي حصيلة الخبرة العينية خلال أكثر من أربع عقود من التجريب و " البرجماتية " . فالنشأة القطرية تحمل كل مخاطرها ، وهو قانون حتمي لن تفلت منه كل هذه الأحزاب و المنظمات الناصرية مهما كانت إدعاءتها أو نجاحاتها على المستوى القطري !!

رؤية الرئيس جمال عبد الناصر " لأسباب فشل مشروع وحدة ١٩٦٣ :

ولعل الرئيس الخالد " جمال عبد الناصر " كان هو الوحيد من جميع الأطراف التي تحاورت وتباحثت في القاهرة في إبريل / نيسان ١٩٦٣ الذي أدرك السبب الموضوعي لفشل هذه الوحدة الثلاثية .

لهذا نراه يعلن في خريف عام ١٩٦٣ ، ان الحركة العربية الواحدة (او التنظيم القومي) قد اصبحت ضرورة تاريخية ، وأن مركزه على قمة دولة إقليمية كدولة " مصر " لا تمكنه من الوفاء بمتطلبات إنشاء هذه الحركة على الرغم من الرصيد الهائل الذي كان يتمتع به في قلوب المواطنين العرب من الخليج ، وإستعداد عشرات الالاف من المناضلين العرب لتلبية دعوته فيما لو أنشأ هذه " الحركة العربية الواحدة " .

لقد كانت هزيمة يونيو / حزيران عام ١٩٦٧ أكبر دليل على قصور الإمكانيات القومية على الوفاء بمتطلبات النضال العربي حتى لو كان هذا النضال يمتلك قطرا بحجم القطر المصري وزعيما بحجم الزعيم جمال عبد الناصر . ولكن ينبغي الإعتراف بأن هذا لم يمنع الزعيم الراحل من الشروع في بناء الحركة العربية والتي عرفت بعد ذلك بتنظيم " الطليعة العربية " .

لقد أثبتت كل الشواهد والدلائل أن السنوات الثلاث التي مرت منذ النكسة عام ١٩٦٧ وحتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، أن الزعيم الراحل اعطى كل جهده ووقته لإزالة آثار العدوان وبناء الجيش المصري وتدعيم وحدة الصف العربي في مواجهة الإحتلال الصهيوني للأرض العربية . وهكذا تعطلت مهمة بناء التنظيم السياسي الناصري قريبا وقوميا كما كان يطمح الزعيم الراحل .

وهكذا كشفت وقائع إنقلاب مايو ١٩٧١ عن الثغرات العديدة في بنية التنظيم السياسي وحدود قدراته النضالية في غياب زعامة تاريخية وإستثنائية كزعامة الرئيس جمال عبد الناصر . كما كشف في ذات الوقت العلاقة المشؤومة التي سممت العلاقة بين الدولة القطرية والتنظيم السياسي الودودي .

تقييم لتجربة " الطليعة العربية " :

لقد أوضحت كل الشواهد والدلائل ان تجربة " الطليعة العربية " قد إنهارت مع إرتداد الدولة " الساداتية " على أهداف المشروع الوحدوي .
وفي فترة مبكرة من الإرتداد " الساداتي " إنفرط عقد هذا التنظيم وفروعه القطرية تحت مبررات عديدة .

وبعض النظر عن المبررات التي قدمت لتفسير إنهيار هذه التجربة كإرتداد الدولة المصرية وأجهزتها السياسية والتنظيمية ، أو غياب البنية الديمقراطية .. الى آخره . إلا أنه يبقى من تاريخ هذه الحقبة ظاهرة لا يمكن إنكارها وهي أن بعض فروع هذا التنظيم الطليعي الوحدوي قد انفصلت عن التنظيم على أسس قطرية محضة وتحولت بإرادتها الى منظمات قطرية التكوين على الرغم من أهدافها وبرامجها القومية .. مبررة كل هذا بالأمل في الإلتقاء - في يوم من الأيام - على اسس تنظيمية جديدة .
ورغم مرور أكثر من ثلاثين عاما على هذا الموقف إلا أن الشواهد التاريخية ف لم تثبت صحة وجهة نظر هؤلاء الذين راهنوا على الإستقلال القطري !!

لقد نشأت هذه الفروع بشكل قطري وعلى أسس قطرية في المنشأ ، ولذلك كان من السهل عليها الإنفصال على ذات الأسس ، وعمل الواقع القطري ومتطلباته وضروراته وإغوائته على سحبها قريبا ، واصبح من أحلام هذه المنظمات أن يتم الإلتقاء على وحدة الهدف بعد أن كانت تجمعها في لحظات سابقة وحدة التنظيم ووحدة العمل ... ولم تمنعها وحدة الفكر والنظرية من التمايز في أحزاب ومنظمات قطرية . ولن تقف الأمور عند حدود التفتت على أسس قطرية محضة .. بل راحت هذه المنظمات " الناصرية القطرية " تنتقل من الواحد الى المتعدد داخل كل قطر على حدة ودخلت هذه المنظمات في طور من التفتت والتشزيم الى منظمات أصغر فأصغر تتنازع السيطرة فيما بينها على القطر الذي تعمل فيه وتدعي كل منها جدارتها على قيادة الأمة العربية وتوحيدها .. وهكذا إكتملت كل فصول المأساة !!!

ولم يفلت من هذا القانون الحتمي أيضا أيا من الأحزاب او المنظمات الناصرية مهما كانت إدعاءتها أو نجاحاتها على المستوى القطري !!

٧ - النشأة غير الديمقراطية للتجارب التنظيمية القومية :

من ناحية أخرى ، لم تثبت التجارب التنظيمية الناصرية ، التي تلت تجربة " الطليعة العربية " ، القدرة على استيعاب كل خبرات الحقب السابقة عليها ، وبشكل خاص خبرة التأسيس الديمقراطي من القاعدة للقمّة ، أي أن تأتي القيادة تالية لنشأة التنظيم وليست سابقة عليه . فواقع هذه المحاولات كان يشي بأسلوب تقوم فيه نخبة من المناضلين إختيار المستويات التي تليها و تقوم الأخيرة بإختيار ما يليها من مستويات . وهكذا يستمد الأولون مواقعهم القيادية قبل نشأة التنظيم - حيث لم يكن التنظيم موجودا حين قررت القيادة إنشائه وإختيار مستوياته القاعدية . وهو أمر يسم التنظيم منذ البداية بسمات نخبوية وغير ديمقراطية .

وتفصح الخبرة التاريخية لهذه الإجتهدات التنظيمية عن أسباب إنهيار هذه التجارب فور أن يدب الشقاق والصراع بين أفراد النخبة القيادية ، وبغض النظر عن أسباب هذه الخلافات .

٨ - الفساد الإقليمي :

من ناحية ثانية وقعت هذه التنظيمات " القومية " أسيرة لظروف التجزئة السياسية والصراعات القطرية التي شهدتها الوطن العربي بعد وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، وصعود مجموعة من الأنظمة القطرية التي تتمتع بفوائد بترولية عالية تمكنها من عمل مغامرات في مجال العمل القومي وتوظيفه " قطريا " . فلقد وجد مجموعة من المناضلين القوميين أنفسهم ملاحقين سياسيا أو أمنيا من أنظمتهم القطرية ومضطهدين في أرزاقهم ، الأمر الذي الجأهم الى شكل من أشكال المساومة مع سلطات هذه الإقطار التي تمنحهم الدعم أو اللجوء ، ويمنحونها هم في المقابل وعدا بعدم التدخل في شئونها الداخلية أو نقد تصرفاتها السياسية ، مع ما يعنيه ذلك من تراجع من نصرة المناضلين في تلك الإقطار تجنباً لإغضاب هذه الأنظمة القطرية .

ولكن المحصلة النهائية كانت تردي الممارسة السياسية وتفشي ألوان من الفساد المالي والسياسي داخل هذه الدوائر القومية .. فسادا لم تكن الأنظمة القطرية بعيدة عنه أو راغبة عنه ، مادام يحقق لها هدفا عزيزا هو تصفية العمل القومي الحقيقي والصادق الذي تستشعر مخاطره الحالية أو المستقبلية .

٩ - صعوبات أمام نشأة الحركة العربية الواحدة :

لقد إكتفى الفكر الوحدوي لفترات طويلة بالتبشير بضرورة قيام الحركة العربية دون أن يدخل في الصعوبات والعوائق التي تحول دون قيام هذه الحركة .

أولا : صعوبات التجزئة :

تفرض ظروف التجزئة ذاتها ضغوطا أمنية وسياسية شديدة قد لا تتيح للمؤمنين بهدف الحركة العربية الواحدة من العمل بحرية والاندفاع نحو عملية التوحيد السياسي . وتزداد هذه الضغوط وتشتد مع إشتداد النضال السياسي وإتساع رقعة المؤمنين بأهدافه . وقد تدفع هذه الضغوط بعض المناضلين الى التفرقة القطري تجنباً لمخاطر النضال القومي وملاحقات الأنظمة القطرية وإغراءاتها . ويزيد من مخاطر هذه التجزئة تصاعد المهامات الإقليمية وتزايد متطلبات النضال القطري اليومية . وغالبا ما يترك هذا أثرا سلبيا نتيجة ضعف الإتصال وتعدد الأجواء الخاصة بكل قطر وطبيعة النضال السياسي داخله . فتنوع ظروف النضال السياسي في كل قطر وتنوعه في أشكال سياسية مختلفة : نضال ديمقراطي مفتوح .. نضال ضد سلطة قمعية .. نضال ضد إحتلال أجنبي .. الى آخره .

تباين هذه الخصوصيات قد يؤدي الى تباين الأجواء النفسية وتفاوت الهموم واختلاف في الأوليات قد ينتهي بتقوية الروح القطرية داخل الحركة الواحدة ، وقد يؤدي الى إحتتمالات التهرب من الإلتزامات القومية المركزية.

وقد يؤدي غياب الصحيفة المركزية وضعف وسائل الإتصال والحوار بين الأقطار (خصوصا مع صعوبات الإقليمية وظروفها) الى إضعاف الوحدة الفكرية وسيادة إنماط متباينة من الفكر والعمل التي لا تتضبط مع التخطيط أو المصلحة القومية .

وقد يقوي هذا (في نهاية المطاف) الى تقوية نزوع الإنفصال القطري لدى بعض القيادات ، خصوصا إذا تمكن هؤلاء من الوصول الى السلطة السياسية في قطرهم ، الأمر الذي يمنحهم قوة مادية تجعلهم قادرين على فرض شروطهم على العمل القومي فينتهي الأمر بتبعية ما هو قومي لما هو قطري .

لقد أثبتت تجربة " الطليعة العربية " (خلال السنوات الأخيرة من حياة الزعيم الراحل " جمال عبد الناصر " ، ثم تجربة حزب البعث في سوريا والعراق) الخطورة التي تمثلها الدولة القطرية على مسار العمل التنظيمي الجماهيري ، والتبعية شبه الدائمة للتنظيم أمام سلطة الدولة وقدراتها . فالتوازن بين الدولة والتنظيم شكل عقبة حقيقية تحتاج الى كثير من الإبداع النظري والتنظيمي .

ثانيا : صعوبة تحقيق الديمقراطية ومخاطر البيروقراطية :

ان ظروف النضال السياسي تفرض على " الحركة العربية الواحدة " منذ نشأتها أطرا معينة من الفرز السياسي والتجنيد القاعدي ، قد تنزلق بها في مهاوي النزوع الشخصي أو الفردي . كما أن المركزية الشديدة في العمل السياسي قد تنتهي بهم الى صياغة شكل تنظيمي بيروقراطي يقف أمام تطور المبادرات الشعبية ويحجر عليها . في المقابل قد تكون الظروف أسهل في أحد الأقطار فتسمح بالعمل المفتوح والنقاشات الحرة التي قد تصل في بعض الأحيان الى حد التسيب والإنفلاش التي يمكن أن تعرض العمل والأفراد جميعا الى الخطر قطريا وقوميا .

هذه المعضلة تحتاج الى ابداع جديد في مجال الفكر التنظيمي كما تحتاج الى تسليح الأفراد جميعا بحد أدنى من الصلابة السياسية التي تحمي التنظيم من التخريب والإندساس .

ان قومية المنشأ تقتضي في حدها الثاني قومية العمل داخل الأقطار وبغض النظر عن جنسيات المناضلين ومواطنتهم . وهو إختبار صعب ينبغي لكل المؤمنين بالحركة العربية الواحدة أن يخوضوه .

ثالثا : دور مصر في الحركة العربية الواحدة :

لاشك أن لمصر دور خاص في العمل القومي العربي ، وهو أمر لا يشكل إمتيازاً للمناضلين في القطر المصري ولكن تفرضه ظروف التاريخ والجغرافيا السياسية والتركيبية السكانية . ولكنه يحمل في ذات الوقت إشكالياته وتعقيداته على العمل العربي كله . فالوحدة بين أقطرين عربيين لا تكون مصر أحدهما ، أو لا تكون متجهة نحو مصر يفقد العمل القومي أهم خصائصه القومية . ولكن بالمقابل فإن في مصر نزوعا نحو الإكتفاء . فهي بين الأقطار العربية الأكثر قدرة على الإعتقاد بأنها يمكن أن تعيش لوحدها . كما أن نخبها السياسية تنزع الى الأحساس بالثقود " والإمتياز " .

لقد أبتت الحقبة " الناصرية " ثم الحقبة " الساداتية " التي سادت بعد ذلك ، حاجة العرب الى مصر ، ولكنها لم تثبت لكل المصريين حاجتهم للعرب .

كان الزعيم الخالد جمال عبد الناصر يدفع بالثورة بإتجاه الجماهير العربية ، بإتجاه تنظيمها وتأييدها وإطلاق حركتها العربية الواحدة .. ولكن سلطة الدولة المصرية كانت تحاول شد عبد الناصر بعيدا عن هذه الجماهير .

لذلك لم تنجح كثيرا كل تجارب العلاقة بين الدولة الناصرية وبين المنظمات والأحزاب التي كانت تناضل على المستوى القومي . فمصر ترفض ان تستورد الأفكار والتجارب التنظيمية من خارجها . وهكذا نشأت علاقة معقدة بين مصر وخارجها .

ان أحد العقبات التي تقوم في وجه بناء " الحركة العربية الواحدة " هي تشرزم التيار الناصري وتفتته في القطر المصري بين مجموعات ومنظمات مختلفة لا تعكس الوزن الحقيقي للناصرية في الشارع المصري ، كما أنها لا تعكس حجم المأمول عربيا من هذا التيار في مصر .

أن وحدة التيار الناصري في مصر هي الأساس الذي يجب أن ترتفع عليه أعمدة الحركة العربية الواحدة . لهذا تظل مهمة توحيد التيار الناصري في مصر هي مهمة عربية قبل ان تكون مهمة مصرية . وهي مهمة تستدعي كل جهود المؤمنين بالحركة العربية الواحدة على إختلاف أقطارهم .

رابعا : صعوبة الشرعية القومية التنظيمية :

ان دور مصر في العمل العربي ليس " إمتيازاً " خاص للمصريين - كما قلنا - بقدر ما هو " تقدير موضوعي " لمسألة القيادة المركزية للحركة العربية الواحدة ومصدر قوتها وشرعيتها وقدرتها على أن تلزم الفروع المختلفة بقرارات الحركة وإتجاهاتها .

صحيح أن الأنظمة الداخلية ، واللوائح المرعية هي التي تحدد أشكال الإلتزام وشروطه . ولكن هذه الأنظمة ذاتها ، واللوائح إياها ، يجب أن تكون تعبيراً عن قوى فعلية تنفذها وتسهر على تطبيقها . فالدساتير والقوانين لبيت ملزمة للمواطنين لأنها دساتير وقوانين ، بل لأن الدولة بما تملكه من سلطة قادرة على فرض هذا الإلتزام ومعاقبة المخالفين . والأمر نفسه بالنسبة للحركة العربية الواحدة . فإذا

كانت العقوبات التنظيمية هي شكل من أشكال الضبط داخل التنظيمات السياسية تنزل بحق الأفراد المخالفين ، لكن هذه العقوبات لا تجدي إذا كان المخالف هو قطر كامل من الأقطار ، خصوصا إذا كان هذا القطر يتمتع بإمكانيات الدولة القطرية . فيصبح تمرده أو مخالفته تخريبا للحركة العربية الواحدة لا يجدي معها التجاهل أو الفصل .

فالمركز القيادي للحركة العربية لا يمكنه ضبط الفروع القطرية إذا لم تتوافر له الشرعية المادية بجانب الشرعية التنظيمية . وذلك لا يكون إلا إذا إمتلك المركز القيادي القطر المصري .. وان كان هذا لا يعني أن يكون كل أعضائه من المصريين . إن وجود مصر كقيادة قومية للحركة العربية الواحدة يقلل من مخاطر الإنفصال القطري ويجد في الوقت ذاته الوسائل الفعالة لمناهضته .

١٠- تقييم تجربة المؤتمر القومي العربي ومنظمة الأحزاب العربية والمنظمات المهنية العربية :

يبقى أن نقول أن تجربة التجمع القومي للمنظمات القطرية مطبقة بشكل أو آخر في صيغة " المؤتمر القومي " .. ومنظمة الأحزاب العربية ، بعض الصيغ الأخرى كإتحاد المحامين العرب والإتحادات المهنية .

والحقيقة أن كل هذه الصيغ لم تثبت - حتى الآن - نجاحها في نقل العمل القومي نقلة كيفية مؤثرة تمنعه من التدهور المستمر أمام التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه الأمة العربية . فلقد ارتبطت هذه التجارب (على الرغم من كل إيجابيتها) ببعض الأنظمة القطرية ومصالحها المتعارضة . من ناحية ثانية لم تثبت هذه التجربة أنها نقلت الأوضاع في الأقطار العربية نقلات محسوسة باتجاه وحدة العمل السياسي. وهي لم تختبر نفسها نضاليا على المستوى القومي أوفي مواجهة السلطات القطرية . أنها صيغ تتيح إمكانات لإلتقاء الوجدانيين وتبادل الرأي وتنسيق المواقف النظرية والعملية ، في حدود ما تفرضه ارتباطات للمشاركين فيها من عدم التعارض مع الأنظمة القطرية أو إستعدادها من قريب أو بعيد.

أن الحركة العربية تحتاج الى صياغة مؤسسات شعبية جديدة في كل الأقطار على أن تراعي أولا مخاطر النشأة القطرية ، أو التمثيل القطري ما أمكنها ذلك . وأن تراعي ثانيا قومية التكوين النضالي قاعديا وقياديا وبغض النظر عن التمثيل القطري . والمشكلة المعيقة لمثل هذا الهدف هو أنه لا يمكن الدعوة لتفكيك ما هو قائم فعليا من مؤسسات تناضل على اسس وحدوية وقومية لصالح الحركة العربية الواحدة التي لم تنشأ بعد . ولكن الدعوة لهذه الحركة الواحدة وعلى اسس وقواعد قومية وديمقراطية سليمة قد يكون الحل الأمثل لمستقبل هذه المؤسسات غير المؤثرة في واقعنا العربي .

لجان العمل من أجل الوحدة العربية :

لقد نشأت في كل الأقطار العربية لجان شعبية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني ، وأخرى لدعم إنتفاضة الشعب العربي في فلسطين ، أو لجان دعم المقاومة العراقية . وإعتقادنا أن مثل هذه المبادرات الشعبية البعيدة عن الأنظمة القطرية قد تشكل بدايات وعي جديد يتحسس الطريق للوحدة العربية من خلال النضال اليومي .

ان نشأة لجان العمل من أجل الوحدة العربية في كل الأقطار العربية قد يكون أحد الأشكال الشعبية للنضال الوجدوي الجديد .
